مجلة العلوم القانونية والشرعية الصادرة عن جامعة الزاوية

العدد العاشر/ يوليو 2017م

تطور تزايد ظاهرة النفقات العامة

*أ. حسن الهادي الشيباني
عضو هيئة التدريس – قسم الاقتصاد
كلية الاقتصاد صرمان- جامعة صبراتة

مقدمة:

تعتبر ظاهرة تزايد النفقات العامة ,إحدى السمات المميزة للمالية العامة في هذا العصر من أجل توفير خدمات المجتمع و الحد من الاحتكارات لغرض تحقيق الاستقرار الاقتصادي .
و بذلك يهدف هذا البحث إلى معرفة أسباب تزايد الإنفاق العام و تأثيره على الاقتصاد.

فالتوسع في النفقات العامة بمختلف أنواعها تنتج آثاراً متعددة في مختلف الميادين , و بذلك تهدف إلى إشباع الحاجات العامة بـ الإضافة على التأثير في مختلف المتغيرات الاقتصادية و هي الدخل القومي و مكوناته , و بالتالي في التوازن الاقتصادي العام , و على الرغم من الانتقادات التي وجهت لقانون "فاجنر" لطابعه غير العام الذي يصعب تطبيقه في جميع المجتمعات النامية و المتقدمة في مختلف مراحل نموها وتطورها , إلا أنه أعطى دليلاً على أن النفقات العامة لا سبيل إلى تخفيضها لأن معنى تخفيضها مخالف لطبيعة الأشياء و السير عكس التطور .
وتوصل الباحث إلى مجموعة توصيات ركزت على ضرورة الاعتماد على النفقات المنتجة التي تؤدي إلى زيادة الدخل القومي و مكوناته في المجتمع عند وضع السياسات الاقتصادية , وكذلك ركز على تفعيل النظم الرقابية لقياس معدلات النمو و الإنتاج و وضع حد للمخالفين , كذلك الابتعاد عن النفقات غير المنتجة لأنه مضرة بالاقتصاد الوطني و ركز على العدالة الاجتماعية في التوزيع للمساواة بين طبقات المجتمع و الحد من الاحتكارات لتحقيق الاستقرار .
و بذلك لم تعد نظرية النفقات العامة المحور الوحيد لنظرية الإيرادات العامة , و لا بالإصرار على مبدأ توازن الميزانية كهدف في ذاته.
و دراستنا لظاهرة تزايد النفقات العامة تتضمن تناول الموضوعات التالية :
1- مقدمة : تحدثت فيها عن أهداف الدراسة و خطة البحث

2- المبحث الأول : تطور النفقات العامة , قانون "فاجنر" لتفسير تزايد النفقات العامة , والانتقادات الموجهة إليه , وأهم الأسباب لتزايد النفقات .

المطلب الأول : ظاهرة تزايد النفقات , قانون "فاجنر" لتفسير تزايد النفقات العامة , الانتقادات الموجهة لقانون فاجنر .

المطلب الثاني : أسباب تزايد النفقات العامة – أولاً : الأسباب الظاهرية .... ثانياً : الأسباب الحقيقية 3- المبحث الثاني : حدود النفقات العامة , الضوابط التي تحد من التوسع في الإنفاق العام , الآثار الاقتصادية على تزايد النفقات العامة , مخاطر تزايد النفقات العامة على الدول النامية

المطلب الأول : بيان حدود تزايد النفقات , الضوابط التي تحد من التوسع في الإنفاق.

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة :-

1-الآثار المباشرة .. تشمل .

أ- أثره على الاستهلاك

ب- أثره على الاستثمار والإنتاج

ج- أثره على الاستخدام و توزيع الدخول

المطلب الثالث: مخاطر تزايد النفقات العامة على الدول النامية.

4- الخاتمة .

المبحث الأول

المطلب الأول

ظاهرة تزايد النفقات العامة :

إن نظرة فاحصة في دراسة التاريخ المالى لمختلف الدول و استقرائه,توضح أن النفقات العامة تخضع إلى ظاهرة عامة,هي ظاهرة ازدياد النفقات العامة, وتنوعها , التي أصبحت إحدى السمات المميزة للمالية العامة في الآجل الطويل أي في العصر الحديث , و قد انتشرت في كل الدول على السواء, باختلاف مستويات تطورها الحضاري و فلسفاتها الاقتصادية و مذاهبها السياسية , ولا يخل بهذه الظاهرة العامة إذ ما حدث من نقص أو تثبيت لسنة أو لعدد من السنين , بل تبقى الظاهرة عامة و هي الاتجاه المتزايد للنفقات العامة , وقد عجزت نظريات الإرفاه الاقتصادي عن تقديم أدوات تحليل سليمة لدراسة الإنفاق العام , الذي يستند إلى قواعد و ظروف مغايرة لقواعد الإنفاق الخاص , منها اختلاف طبيعة النشاط الفردي التعاقدي حيث لم تحقق أدوات نظرية القيمة و التحليل الحدي في مجال النشاط الحكومي ما قد تحققه من نجاح في مجال النشاط الخاص(1) .
و لم تهتم نظريات النمو الاقتصادي أيضا بتفسير هذه الظاهرة, فقد أسقطت هذه النظريات الإنفاق العام من اعتبارها (أي اعتبرته متغيراً خارجياً لا يخضع للتفسير الاقتصادي أو جزءا من الإنفاق الخاص الاستهلاكي) و إذا كانت النظرية التقليدية والنظرية الحديثة في النمو الاقتصادي لم توفق في الأساس السليم لدراسة الإنفاق العام و شرح ما يتعرض له من تغيرات فإن الدراسات التاريخية الممكنة قد خطت خطوة إيجابية في البحث و التنقيب عن العوامل التي تؤثر في الإنفاق العام *(2).
إن الدراسات التي تناولت هذه الظاهرة كانت عامة, و صيغت على هيأة قانون للتطور الاقتصادي والاجتماعي وعلى رأس هؤلاء العالم الألماني(wagner- AdOlf) , ففي عام 1892 درس (فاجنر) التاريخ الاقتصادي و المالي في عدد من الدول للتعرف على العلاقة بين الدخل القومي و نمو النفقات , وأصدر قانونه عن تزايد النشاط الاقتصادي للدولة و نص قانون فاجنر على :-

((إذا حقق مجتمع من المجتمعات معدلاً معيناً من النمو الاقتصادي , فإن ذلك يؤدي إلى اتساع نشاط الدولة , و هذا يعمل على زيادة نفقات الدولة , بمعدل أكبر من معدل زيادة نصيب الفرد من الناتج القومي)) . أي بعبارة أخرى فإن نسبة النفقات العامة في الناتج القومي تميل إلى الناتج القومي(3).

و لكن يؤخذ على هذا القانون بعض الانتقادات أو الأمور التالية:-

1-إظهار العلاقة السببية بين زيادة النفقات العامة و العوامل الاقتصادية , فنلاحظ أن النفقات العامة تتحدد وفق اعتبارات أكاديمية واعتبارات اقتصادية , و هناك العديد من العوامل الاقتصادية لا تقل أهمية عن غيرها من العوامل , مثل العوامل السياسية والاجتماعية و العسكرية والتقدم التقني و العوامل السكانية , وأن الدخل القومي ليس سبباً مباشراً لزيادة النفقات فحسب ,بل تكون النفقات العامة هي أحد الأسباب الهامة التي تؤدي إلى زيادة الدخل القومي و ما ينطبق على الدول النامية بصورة خاصة .

2- يري فاجنر إن ظاهرة تطور النفقات العامة تأتي بشكل مطلق, ولا تبين نمو النفقات بمعدل نسبي الذي لا يقل أهمية عن زيادة الدخل القومي , وبالتالي فقد أوضح الاقتصاديون من تحليلهم الإحصائي لمراحل النمو الاقتصادي, وتختلف عن معدلات الزيادة في النفقات بين الدول , أي تزداد هذه المعدلات كلما ارتفع مستوى المعيشة ,ثم تبدأ في الانخفاض عند مستوى معين .

3- يغفل قانون فاجنر توقيت الزيادة في النفقات العامة , فلقد أوضح كل من (بيكوك و وايزمان) في دراستهم على أن الزيادة في النفقات العامة بصورة متقطعة غير مستمرة نتيجة الثورات والاضطرابات السياسية و الاجتماعية و بالتالي فإن هذه الظاهرة هي عامة تسود العالم .(4)

و من الظواهر المالية المعروفة أن حجم النفقات العامة في مختلف الدول يتجه إلى التزايد سنة بعد أخرى ويكفي أن نلقي نظرة على الإحصائيات الخاصة بتطور الإنفاق العام في الدول المختلفة , حتى نرى بوضوح اتجاه النفقات العامة إلى التزايد باطراد , بغض النظر عن درجة النمو الاقتصادي مع اختلاف الطبيعة في النظم الاقتصادية , و الأمثلة توضح ذلك .

1- في مصر كانت الزيادة كالتالي :- (5)

السنة	حجم أو مقدار النفقات العامة – مليون جنيه مصري

1952 – 1951	223
1960-1959 9	511
1961-1960	700
1963-1962	970

2- أما في فرنسا فقد سجلت النفقات العامة زيادة مستمرة على النحو التالي :-

السنة	حجم النفقات بالفرنك الفرنسي
1945	600 مليار فرنك فرنسي قديم
1950	2000
1952	3000
1960	73,5 مليار فرنك فرنسي جديد
1962	91
1963	94
1969	190
1971	200

ملاحظة : قيمة الفرنك الفرنسي الجديد يعادل 100 فرنك فرنسي قديم

3 - أما في ليبيا فقد ارتفعت النفقات العامة كما يلي :- (6)

السنة	حجم النفقات العامة بالدينار الليبي
1995	3.23 مليار دينار
1996	4.10 مليار دينار
1997	5.09 مليار دينار
1998	4.96 مليار دينار

أما في بريطانيا فقد زادت النفقات العامة من 3918 جنيه إسترليني سنة 1948 إلى 4857 جنيه استرليني سنة 1952 كذلك في الولايات المتحدة الأمريكية من عام 1913 نلاحظ هناك زيادات كبيرة في حجم النفقات العامة حتى وقتنا الحالي , فنستنتج إن الدول الكبرى المتقدمة صناعياً , تحول معظم نفقاتها إلى برامج البحث و التطوير و التسليح .

المطلب الثاني

من هنا وجب أن نلقي الضوء عن أسباب تزايد النفقات العامة :-

أسباب تزايد النفقات العامة :

تعتبر ظاهرة تزايد النفقات العامة, ظاهرة عامة تسود كل دول العالم ,على اختلاف نظمها السياسية و الاقتصادية , ونلاحظ إن معدل الزيادة في النفقات العامة تكون أكبر من معدل الزيادة في الناتج القومي و هذا يعزى إلى التوسع في الإنفاق على الوظائف الأساسية للدولة , و العناية بأدائها بصورة أفضل, ومن جهة أخرى حرص الدولة على القيام بوظائف جديدة و تقديم خدمات عامة إضافية لمواطنيها , ويكمن خلف هذه الزيادة أسباب ظاهرية و أسباب حقيقية , وإن اختلف الكتاب في تقدير أهمية كل منها.

أولا- الأسباب الظاهرية لتزايد الإنفاق العام .

يقصد بالأسباب الظاهرية ,تلك التي تؤدي لتضخم أرقام الإنفاق العام دون أن يقابلها زيادة في حجم الخدمات العامة المقدمة للمواطنين أو تحسين في مستواها . و أهم هذه الأسباب ما يلي :

1- انخفاض قيمة النقود :

المشاهد أن قيم العملات المختلفة تميل إلى الهبوط في الأمد الطويل و بصفة مستمرة , ونلاحظ إن القوة الشرائية لكل العملات قد انخفضت كثيراً بالقياس إلى ما كانت علية قبل ثلاثين أو أربعين سنة من الآن, و يظهر هبوط قيمة العملة المحلية بارتفاع مستوى الأسعار في الدولة مما دفع بعض الاقتصاديين إلى القول بان التضخم أصبح ظاهرة لصيقة بالحياة الاقتصادية للدول. (7).

يقصد بالتضخم زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي لسلع الاستهلاك , زيادة لا يستجيب لها العرض وهو ما يؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار أي انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد , و ليس المقصود بالتضخم الارتفاع المؤقت للأسعار, بسبب عجز طارئ في أحد المواد الأساسية في الاقتصاد أو ارتفاع الأسعار مرة واحدة ثم استقرارها , ولكن المقصود به هو الارتفاع المستمر في الأسعار عبر الزمن.

ويترتب على ظاهرة التضخم انخفاض قيمة النقد , أي تدفع الدولة عدد من الوحدات النقدية مقابل الحصول على كمية السلع و الخدمات , أكبر مما كانت تدفعه في السابق أي تدفع الدولة زيادة في الوحدات النقدية للحصول على السلع و الخدمات حيث أنه كان من الممكن الحصول عليها , بمقدار أقل

في الفترة السابقة , و هذا ما يترجم لنا وجود علاقة طردية بين الأسعار و النفقات العامة .(8)
و بناء على ذلك فإن انخفاض قيمة النقود يؤدي إلى زيادة النفقات العامة , في جزء منها زيادة ظاهرية يتحدد هذا الجزء على حسب الانخفاض و معدله , أي تعني أن سبب الزيادة في النفقات العامة تعود إلى ارتفاع الأسعار و ليس إلى زيادة كمية السلع و الخدمات .

ملاحظة :- للتعرف على الزيادة الحقيقية للنفقات العامة خلال فترات مختلفة . نستخدم المعادلة النفقات العامة بالأسعار الثابتةٌ= النفقات بالأسعار الجارية × 100 / المستوي العام للأسعار

2- تغير النظم المالية و المحاسبية:

من المعروف إن النظم المالية والمحاسبية قد تطورت تطوراً كبيراً منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر , حيث أحدثت هذه التطورات تغيرات ظاهرية في نفقات الدولة , فعلى سبيل المثال كانت الدول فيما مضى تلجأ إلى نظام السخرة لتنفيذ جزء كبير من الأعمال و الأشغال العامة مثل (حفر الآبار , بناء السدود لحفظ المياه , شق الطرق , بناء التحصينات للحماية ..... وغيرها) ومن ثم كانت هذه الأشغال و الأعمال لا تحمل الميزانية العامة أيه أعباء مالية , أما الآن فقد ألغي هذه النظام من جميع دول العالم نظرا لمنافاته لحقوق و كرامة الإنسان ,و عند تنفيذ مثل هذه الأعمال أصبح يتطلب تخصيص الإيرادات اللازمة مما يعني منطقيا إن النفقات تزداد ظاهريا في الدولة(9) .
إن التغيرات الفنية في القواعد المالية عند إعداد الحسابات العامة للدولة , قد تطورت إلى إحداث زيادة في حجم النفقات العامة , هذه الزيادة هي زيادة ظاهرية و ليست حقيقية ,كما في حالة الانتقال من طريقة الميزانية الصافية إلى الميزانية الإجمالية , و هذا يعني أن يسمح لبعض الإدارات و الهيئات و المؤسسات العامة أن تخصم نفقاتها من الإيرادات التي تقوم بتحصيلها , و توريد المبالغ الصافية في الميزانية العامة في الحقيقة هذه الطريقة مكلفة في الجهد و الوقت و تعرضت إلى انتقادات واسعة في العصر الحديث أما حالياً فالطريقة المتبعة هي الطريقة الإجمالية التي يتم تسجيل جميع الإيرادات و النفقات
مما أدى إلى تضخم رقم النفقات العامة دون حدوث أي زيادة حقيقية في هذه النفقات , من خلال هذه النافذة لابد أن يؤخذ على عاتقه عند إجراء عملية المقارنة بين النفقات خلال فترات مختلفة., كما تظهر الزيادة الظاهرية في النفقات العامة في حالة التعديل الذي تجريه الدولة عند تحديد بداية و نهاية السنة المالية ,و قد تحدث هذه الزيادة بسبب احتساب نفقات القطاع العام ضمن النفقات العامة في فترة وعدم حسابها في فترة أخرى , أو بسبب تكرار حساب بعض بنود الصرف بسبب تعدد و تداخل الميزانيات الفرعية ,كما أن اختلاف الفن الإحصائي المتبع بين سنة و أخرى قد يؤدي إلى إيجاد زيادة ظاهرية في النفقات العامة .

3- اتســــــــــاع إقليم الدولة :

لا شك أن اتساع إقليم الدولة عن طريق ضم مناطق جديدة لها من شأنه أن يؤدي إلى زيادة ظاهرية في مصروفاتها ,و بالتالي لا يؤدي هذا الانضمام أية زيادة في الخدمات بالنسبة لسكان الإقليم الأصلي , ففي وقتنا الحاضر , فقد ظهرت منظمات حقوق الإنسان التي تحرم ضم الأراضي بالقوة وإن بقيت فهي ضئيلة جداً, مثل حالات الوحدة الإرادية بين الشعوب كالوحدة المصرية السورية سنة 1958م ,أو الوحدتين الألمانية و إليممية سنة 1990م .و تعد هذه الزيادة في النفقات العامة زيادة ظاهرية رقمية , لأنها لم تؤد إلى زيادة نصيب الفرد منها رغم ازدياد أرقامها , و اتجاه النفقة العامة إلى التزايد في هذه الحالة لا يكون راجعاً إلى التوسع في الخدمات العامة التي كانت تحققها الدولة من قبل , أو في تحسين مستوياتها من حيث الكيف ,و إنما بسبب نطاق الحاجة إلى نفس أنواع الخدمات في المساحات الجديدة التي أضيفت لإقليم الدولة , أو لمواجهة حاجات السكان المتزايدة مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام.

4- زيادة عدد السكان :

تنشأ زيادة عدد السكان عن اتساع مساحة الدولة , و الزيادة الطبيعية للسكان عن طريق التكاثر , و تؤثر الزيادة الحاصلة في السكان في زيادة حجم النفقات العامة لمواجهة الأعباء الجديدة في قطاعات مختلفة من الخدمات العامة , و لا تعود الزيادة في النفقات العامة إلى الزيادة المطلقة في عدد السكان فقط و إنما تتأثر بفعل تزايد التغيرات الهيكلية في السكان , فارتفاع عدد الأطفال إلى إجمالي السكان , يتطلب توفير الخدمات الأساسية لمرحلة الطفولة , وفي مراحل لاحقه , و كذلك زيادة نفقات التعليم بشكل خاص لمواجهة الزيادة الحاصلة في عدد الأطفال , كما أن زيادة عدد المسنين و الأرامل و الشيوخ يؤدي إلى زيادة المعاشات الضمانية و.....و غيرها , كل هذا يبرر الزيادة في النفقات العامة في مختلف المجالات

وخلاصة القول أن الزيادة في النفقات العامة الناتجة عن زيادة عدد السكان لا تعتبر ظاهرية ,عند دراسة النماذج الاقتصادية و الرياضية و القياسية لقياس معدل النمو السكاني لابد لنا من معرفة الزيادة الحقيقية في النفقات العامة .

ثانيا:- الأسباب الحقيقية لتزايد الإنفاق العام:

يقصد بالأسباب الحقيقية, تلك الأسباب التي تؤدي إلى زيادة رقم النفقات العامة , ناتجة عن زيادة عدد الحاجات العامة التي تشبعها الدولة و عن زيادة الأفراد الذين يستفيدون من النفقات العامة , إذا ظلت مساحة الدولة و عدد سكانها بدون تغير أي أن هذه الزيادة في النفقات العامة تؤدي إلى زيادة كمية الخدمات العامة المقدمة للأفراد و إلى تحسين نوعية الخدمات , و نظراً لتزايد وتصاعد حجم النفقات العامة في الوقت الراهن في أي دولة كانت نامية أو متقدمة نتيجة زيادة الحاجات التي تشبعها هذه الإنفاقات , و هناك أسباب حقيقية عديدة تكمن وراء هذه الزيادة بالنسبة للدولة يمكن إجمالها في الأسباب

التالية :-

1- الأسباب الإدارية :-

يلاحظ إن زيادة وظائف الدولة الناتجة خاصة عن ازدياد تدخلها في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية للأفراد , و اتساع جهازها الإداري من عمال و موظفين ,أدى ذلك إلى ارتفاع في حجم المستلزمات السلعية و الخدمية اللازمة لتسهيل مهمة هذا الجهاز , و مما لا شك فيه أن هذا التوسع يؤدي إلى زيادة النفقات العامة, سواء ما كان منها في شكل مرتبات و أجور و تعويضات و مهايا أو ما كان منها ثمناً لمشتريات الدولة , كما يلاحظ أيضا إن الإسراف و المبالغة في عدد الموظفين و في ملحقات الوظائف العامة من مبان و أثاث و سيارات وسوء التنظيم كلها عوامل تساهم في زيادة النفقات العامة و تؤدي إلى ضعف الإنتاجية , و هي ظاهرة غير ملموسة في كثير من الدول النامية , و يرى العالم(باركنسون)(10) (أن حجم الخدمات الحكومية التي تقدمها الدولة تعتمد أساساً على كثافة عنصر العمل مما يزيد الحاجة إلى عدد أكبر من العاملين و زيادة حجم الأجور والرواتب و بالتالي زيادة النفقات العامة للدولة) .

2- الأسباب الاقتصادية:

إن التطور الذي لحق بالفكر الاقتصادي و الذي تمثل في سقوط سياسة الحرية الاقتصادية ,و تخلي الدولة عن حيادها التقليدي , الذي تمسكت به بفعل الأزمات التي توالت على النظام الرأسمالي , خلال القرنين (التاسع عشر و العشرون), أزمات اقتصادية و انتشار البطالة مما أدى إلى نقص التشغيل , في ظل هذا النظام حيث إن الدولة لا تتدخل في النشاط الاقتصادي و تكتفي بتسيير المرافق العامة الرئيسية كالدفاع و الأمن و العدالة , هذا الوضع لم يدم حيث ظهرت سياسات التداخل خاصة في النشاط الاقتصادي بشكل موسع مما أدى إلى زيادة النفقات العامة بشكل كبير , كما برزت أهمية القطاع العام في الدول الساعية للتقدم في قيادة عملية الإنماء وإتباع سياسة جديدة بهدف تحقيق التوازن الاقتصادي , الذي عجز عنه نظام السوق .

وبعد انتشار الفكر الكينزى الذي أثبت عجز النظام الرأسمالي عن تحقيق التوازن التلقائي, دون تدخل الدولة والتي تعتبر مسؤولة عن تحقيق الاستقرار الاقتصادي , مما أدى إلى ازدياد حجم النفقات العامة و تعددها سواء بتوزيع الإعانات أو القيام بالمزيد من الاستثمارات العامة , لغرض رفع الطلب الفعلى إلى مستوي التشغيل الكامل بقصد زيادة الدخل القومي, مثل سياسة القوة الشرائية التي اتبعتها حكومة (ليون) في فرنسا عام 1936 .

و ازداد حجم النفقات العامة خلال سنوات الحرب العالمية الثانية و السنوات التي تليها نتيجة للسياسة الاقتصادية المتبعة في الدول الرأسمالية , و نلاحظ أن التطور الفني في مختلف المستويات يؤدي إلى خلق السلع الاقتصادية و من ثم خلق أنماط سلع استهلاكية جديدة ومتنوعة ,سينعكس ذلك كله في زيادة

النفقات العامة النامية منسوبة إلى الناتج القومي الإجمالي .
وتجدر الإشارة **هنا :** بأن ما تتحمله الدول المعاصرة في المجتمعات المتخلفة اقتصاديا مسؤولية كبيرة في محاربة التخلف , و التعجيل بالتنمية الاقتصادية و الاجتماعية , مما أدى إلى اتساع نشاط الدولة في كافة المستويات , ونستنتج من ذلك أن هذه الأسباب تتمثل في زيادة الدخل القومي من جهة , وفي اتساع تدخل الدولة من جهة أخرى .

3- الأسباب الاجتماعية :-

تعتبر الأسباب الاجتماعية من العوامل المهمة التي أدت إلى زيادة النفقات العامة في الدولة , و هذه الزيادة أدت أيضا إلى تغيير الهياكل الاجتماعية و كذلك إلى تركيبة المجتمع من حيث أنماط الاستهلاك و العادات و السلوك , أي انتقال دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المنتجة , و إحلال السياسة الاقتصادية القديمة بالسياسة الاقتصادية و الاجتماعية الجديدة , و من ثم أصبحت الدولة مسؤولة عن تحقيق التوازن الاجتماعي إضافة إلى التوازن الاقتصادي , مما ساعد في نمو الوعي الاجتماعي , ليس ثمة شك في إن انتشار التعليم في عصرنا الحاضر قد أدي إلى ازدياد وعي الأفراد بحقوقهم , مما دفعهم للمطالبة بتدخل الدولة لتحقيق التوازن الاجتماعي , و بالتالي الحد من الفروق القائمة بين الطبقات الفقيرة و الطبقات الغنية , ولم يعد هدف الدولة هو تحقيق الزيادة في الإنتاج و رفع مستوي الدخل بل تحسين توزيع الدخل , و إقامة العدالة الاجتماعية و توفير الخدمات لجميع الفئات الاجتماعية في شتى الميادين المختلفة من تعليم و صحة وثقافة و إسكان ...الخ , ومن ناحية أخرى إذا توسعت الدولة في إعطاء الإعانات النقدية (الدخول التحويلية) لمواجهة حالات المرض و العجز و الشيخوخة و البطالة و كذلك مساعدة اليتامى والأرامل , و قد ترتب على قيام الدولة بهذه الواجبات الاجتماعية زيادة النفقات العامة بشكل ملحوظ , من زاوية أخرى نرى أن زيادة عدد السكان تؤدي إلى زيادة الإنفاق العام نتيجة توسع الدولة في خدماتها ,و ذلك لمواجهة مطالب السكان الجدد .

و عادة تكون نسبة الزيادة في السكان أعلى في الطبقات الفقيرة و بالتالي يتطلب على الدولة تنمية خدماتها بصورة أوسع , مما يؤدي إلى تزايد كبير في الإنفاق العام و يتضح مما سبق أن النفقات الاجتماعية و زيادتها لا تتوقف على الزيادة الكمية في السكان فحسب , و لكنها تتوقف على التركيب السكاني , فاحتياجات الأطفال تختلف عن احتياجات الشباب , والشيوخ كما تختلف احتياجات أهل المدن عن أهل الريف , و بعبارة أخرى يرتبط توزيع النفقات الاجتماعية على قنواتها المختلفة على حسب التوزيع العمري و النوعي و الجغرافي لهؤلاء السكان .

4- الأسباب المالية :

ترتبط هذه الأسباب بتطور الفلسفة الاقتصادية ,أي بتطور العولمة الاقتصادية مع اتساع وتغير دور الدولة , فقد أدي تطور مفهوم النفقة العامة من تقليدي إلى محايد ثم إلى المفهوم الحديث للنفقة إلى ازدياد حجم النفقات العامة , و هناك فرق بين نظرة المفهوم التقليدي و المفهوم الحديث , فيرى الفكر التقليدي أنه لابد من تحديد نطاق النشاط الحكومي و الحد من النفقات العامة , عكس ما يراه المفهوم الحديث من الاعتراف بأهمية قيام الدولة و دورها في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية خاصة في أوقات الأزمات وضرورة زيادة نفقاتها, لتعويض النقص في الطلب الفعلي, و المحافظة على الدخل القومي . و من ناحية أخرى اتجهت الدولة العصرية (الحديثة) إلى التوسع في حجم الإنفاق العام , وساعدها في الحصول على الإيرادات لتغطية حجم التوسع .

و بسبب تقدم الأساليب الفنية لإصدار القروض العامة ,في هذا الوقت , تضاءلت الصعوبات التي كانت سداً منيعاً ضد تطور الدولة ,فلم تعد القروض العامة مصدراً استثنائياً للإيرادات العامة , لا تلجا إليه الدولة إلا في الظروف غير العادية , بل أصبح للدولة الحق في الالتجاء إلى مثل هذا المصدر للحصول على إيرادات تكفي لتغطية نفقاتها العامة , لمجابهة الحاجات العامة المتزايدة في ظل تطور الدولة , و أمام ضغط الحاجة إلى مثل هذه القروض ,و نتيجة لسوء تقدير النفقات الواجب تغطيتها تحصل الدولة على مبالغ أكثر مما يتطلبه إنفاقها مما يؤدي إلى ظهور فائض في الإيرادات العامة (11) و قد يكون هذا الفائض في الظروف غير العادية أداة ضرورية للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي كما في حالة التضخم حيث تستخدم الدولة السياسات الاقتصادية إلى امتصاص القوة الشرائية الفائضة لتحد من ارتفاع الأسعار و لتتولى إنفاق هذا الفائض في أوقات الكساد لتساعد على الانتعاش , أما أذا كانت الظروف عادية فهذا قد يعزي القائمين على تبذير الأموال العامة بإيجاد أبواب جديدة في الإنفاق , كما إن الدولة قد لا تكتفي بالاقتراض الاختياري بل تلجأ أحيانا إلى ما يسمى (بالقروض الإجبارية), و من الطبيعي أن تؤدي سهولة الاقتراض العام و توسع الدولة في اللجوء إليه- إلى زيادة كبيرة في حجم النفقات العامة وفي جميع الأحوال يجب الحذر من التوسع في الإنفاق العام , حتى لا يكون ذلك وسيلة لضياع الأموال العامة .

5-الأسباب السياسية والعسكرية :-

تعتبر العوامل السياسية و العسكرية من أهم الأسباب التي تؤثر في حجم النفقات العامة و تؤدي بالتالي إلى زيادته , و هذه العوامل قد تكون نتيجة لسياسة الدولة الداخلية أو لعلاقاتها مع دول العالم الأخرى و منظماته , و نلاحظ إن النفقات الحربية (نفقات الدفاع) هي من أهم فقرات النفقات الحكومية التي تتزايد باستمرار , و قد درج بعض الاقتصاديين و الماليين على هذه الأسباب ضمن الأسباب السياسية , و ذلك راجع لأهمية هذه الأسباب إلى إن الدولة وحدها هي الموكلة بتنفيذها حتى في ظل أفكار المدرسة التقليدية التي جعلت مهمة الدفاع و الأمن من أول واجبات الدولة اتجاه المواطنين .

وتجب الإشارة هنا إلى أن النفقات الحربية وإن كانت في أغلب الدول مرتبطة بعلاقات الدولة الخارجية مع الدول الأخرى, فقد تكون سبب الحروب الأهلية داخل الدولة كما هو واقع في كثير من دول العالم

مثل لبنان .. تشاد .. سيرالانكا[1] ...الخ , و تزداد هذه النفقات خلال فترة الحروب زيادة كبيرة و تشمل نسبة مرتفعة من الموازنة العامة و من الدخل القومي , غير أنها تعود إلى الانخفاض بعد انتهاء الحرب و لكنها لا تنخفض عادة إلى المستوى الذي كانت عليه قبل اندلاع الحرب , بل تظل مرتفعة عنه , و لا يلغي هذا الانخفاض بعد الحرب , قانون تزايد النفقات العامة و هو قانون من قوانين التطور الاقتصادي , و ذلك

لعدة أسباب منها :-

– قيام الدولة بتعمير ما دمرته الحرب ,و تعويض منكوبي الحرب ..مما يتطلب القيام باستثمارات كبرى.

ــ قيام الدولة بسداد قيمة القروض التي عقدتها لتمويل الحرب إضافة إلى الفوائد المترتبة على القروض.

أما فيما يتعلق بالأسباب السياسية هناك **أسباب داخلية** للدولة نذكر منها :-

1- انتشار المبادئ و النظم الديمقراطية و الأفكار الاشتراكية , و تعمق مسؤولية الدولة اتجاه أفرادها , و خروجها من حالة العزلة في علاقاتها الخارجية إلى الانفتاح و التعاون الدولي , وهو ما يعد انعكاساً لما طرأ على المفهوم السياسي المعاصر للدولة من تغيرات , أثرت في طبيعة العلاقات التي تنشأ داخل الدولة من ناحية وبين المجتمعات من ناحية أخرى . 2-

تعدد الأحزاب السياسية: أي تحاول الحكومات المنتخبة إرضاء الرأي العام حتى تستطيع أن تجدد فترات حكمها و هي بالتالي ملزمة بالتوسع في النفقات العامة و توسيع مجال الخدمات التي تقدمها لأفراد الشعب يضاف إلى ذلك تقرير مبدأ مسؤولية الدولة عن نشاطاتها أمام القضاء مما ينتج عنه تعويض المتضررين , وهذا من الطبيعي أن يؤدى إلى زيادة النفقات العامة على الدولة.

3- مدى انتشار القيم الأخلاقية بين رجال الحكم و موظفي الدولة حيث تزداد النفقات العامة بصورة ملموسة في الدول التي تنتشر فيها الرشوة واستغلال النفوذ للحصول على الأموال , و التزوير دون أن يعود على المجتمع بأي فائدة .

أما الأسباب الخارجية المتعلقة بسياسة الدولة أي بعلاقة الدولة مع غيرها من الدول و المنظمات الدولية فمنها :-

1 - زيادة نفقات التمثيل الخارجي :- أي علاقة الدولة بدول العالم التي يزيد عددها عن 160 دولة , فان نفقات إقامة العلاقات الدبلوماسية و القنصلية و الملاحق العسكرية بينها أصبحت كبيرة , و كذلك اشتراك هذه الدول في المنظمات الدولية والإقليمية الخاصة و العامة زاد من حجم هذه النفقات و مقدارها في العالم

2- متطلبات التعاون الدولي : تقتضي الحياة الدولية في العصر الحديث إلى ضرورة التعاون و التبادل

الاقتصادي و التجاري كحد ادني من التعاون , وبالتالي فإن الدول ملزمة بتقديم المساعدات و القروض المختلفة في أوقات الأزمات و الكوارث الطبيعية كل هذا يؤدي إلى زيادة النفقات العامة . (12)

المبحث الثاني

المطلب الأول

حدود النفقات العامة:

تتزايد النفقات العامة في الوقت الحاضر بشكل تصاعدي ,نظراً لزيادة الحاجات التي تشبعها هذه الإنفاقات و بالتالي يتساءل الكثير من الأفراد ... لماذا تزداد النفقات العامة سواء كانت في بلد متخلف أو متقدم , فقير أو غني , مصنع وغير مصنع .؟... هل يوجد حد يجب أن تقف عنده هذه النفقات لا تتعداه حتى لا يؤدى تجاوز هذا الحد إلى الإضرار بالمصلحة العامة أم لا ؟

يرى علماء المالية حديثا أن كيفية توزيع النفقات العامة أهم من وضع حد لازديادها , و بالتالي لا بأس أن تزداد النفقات العامة المنتجة التي تعود بالنفع العام على الفرد إلى أقصي حد ممكن , و أن تنخفض النفقات غير المنتجة(13) إلى أدنى حد , فالمهم أن يكون تأثير كل نفقة على الاقتصاد الوطني أفضل من أن يكون هذا التأثير على حجم ومقدار هذه النفقة , وعلى كل حال هذا يتوقف على طبيعة المستفيدين منها و على طبيعة الوضع الاقتصادي في البلاد , ولابد من الأخذ في الاعتبار المردود الاجتماعي و الإنساني الذي قد يفوق المردود الاقتصادي .

فلكل نفقة أثارها المباشرة و غير المباشرة في الاقتصاد ككل , فالآثار المباشرة قد تكون نتيجة لزيادة الطلب المباشر على السلع و الخدمات , سواء من قبل الأفراد أو من قبل الدولة , أي يلعب إنفاق الحكومة دوراً محورياً في تقرير أنماط الاستهلاك و الاستثمار والأرباح في الاقتصاد, حيث تعتبر الحكومة أكبر جسم أو كيان اقتصادي في الدولة , و مثال ذلك :- أعطت الحكومة في الولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الثانية و سنوات الحرب الباردة التي تلتها دفعة قوية للصناعات الالكترونية الوليدة في الولايات المتحدة ,فتطوير مختبرات شركة بيل للترانزستور مثلا زاد الطلب على معدات الاتصال بشكل مباشر , أي زادت نفقات الحكومة , فيقول أحد العلماء إن دور الحكومة أبعد من ذلك بكثير.(14) .

أما الآثار غير المباشرة فقد تكون نتيجة زيادات متتالية قي حالة الطلب كنتيجة لزيادة في الإنتاج , أي من خلال دورة الدخل الاستهلاكي المولد , و هذه الزيادات تختلف باختلاف المستفيدين من هذا الإنفاق فإذا أصاب الإنفاق طبقة محدودي الدخل , فهذا يعني ارتفاع قيمة المضاعف لأنها تتمتع بميل حدي مرتفع

للاستهلاك أما إذا كانت الطبقة غنية فهذا يعني انخفاض قيمة المضاعف, وفي حالة الطبقتين الغنية و الفقيرة يكون تأثير المضاعف وسط بين الاثنين و من جهة أخرى أذا تغير النمط الاستهلاكي ,أي تغيير الطلب على السلع المحلية بدلاً من السلع المستوردة يقع تأثيره الإيجابي لصالح الإنتاج المحلي, أما لو حصل العكس فإن آثارها ستكون سلبية و مضرة في الاقتصاد الوطني ككل .

و إذا كان الاقتصاد في حالة تضخم (عرض غير مرن) في دولة ما و صرفت النفقة ,فإن آثارها ستنعكس ارتفاعاً في الأسعار و تزداد حدته إذا كان المستفيد من الإنفاق هم محدودي الدخل , لأن كل زيادة في دخل تلك الطبقة بطبيعة الحال يؤدى إلى زيادة طلبهم , و ذلك بسبب عدم مرونة العرض و على العكس من ذلك فإذا صرفت النفقة في وقت كان الاقتصاد في حالة ركود (قلة السيولة) , هذا يتطلب أن تكون ميزانية الدولة في مثل هذه الحالات في حالة عجز بحيث تكون وارداتها أقل من نفقاتها بهدف تحريك النشاط الاقتصادي و التغلب على حالة الركود السائدة وإعادة الازدهار , و من هنا تبين لنا أنه لابد من وضع حد أقصي للنفقات العامة و هو قرار سياسي أكثر منه هو اقتصادي , فالدولة لا تتصرف وفقا لمعايير اقتصادية و مالية فقط بل تحكمها اعتبارات سياسية واجتماعية و إنسانية .

و مازال السؤال قائم :- ما هي الحدود المثلي لعملية تزايد الإنفاق العام ؟ , و لكي نجيب لابد من معرفة أن الإنفاق العام يميل إلى الزيادة في المدى الطويل , ولكن هل هناك حد للإنفاق ؟ لقد حاول بعض الاقتصاديين وضع حل لهذه العملية , ولكن لابد من قياس حجم النفقات العامة للدولة ,أي دراسة الناتج القومي الإجمالي و الناتج المحلي الإجمالي , و الناتج المحلي الإجمالي هو مجموع ما أنتجه الاقتصاد من سلع و خدمات محليا إذا أضيفت عوامل الإنتاج في الخارج تسمى الناتج القومي الإجمالي , و يجب أن لا تتجاوز نسبة الإنفاق العام من 25% إلى 50% من نسبة الناتج القومي الإجمالي, هذه النسبة تحكمية لا تستند إلى أساس نظري اقتصادي سليم, وهذه النسبة لا تنتقل إلى الإنفاق العام على أنها إنفاق استهلاكي فحسب بل إلى الإنفاق الاستثماري أيضا .

هذا المثال يبين تزايد النفقات الفدرالية عام1995 يذهب معظمه إلى قطاع الدفاع و برامج الاستحقاقات في الولايات المتحدة (15).

	الموازنة (بليون دولار)	بالمئة من المجموع
1- الضمان الاجتماعي	227.222	2222
2- الدفاع الوطني- قدامى المحاربين و الشؤون الدولية	288.5	1999
3- الصحة و المساعدة الطبية و الرعاية الطبية	279.399	1888
4- ضمان الدخل	221.411	1555
5- فوائد على الدين العام	212.822	1444
6- التعليم و التدريب و التشغيل	53.533	444

7- المواصلات و التجارة والإسكان	32.922	222
8- الطاقة والمصادر الطبيعية و البيئة	25.355	222
9- العلوم و الفضاء والتكنولوجيا	16.966	111
10-الحكومة العامة	13.833	111
11- الزراعة	12.822	111
12-متفرقات و مقبوضات معادلة	24.5----	1----
المجموع	1518.988	10000

الآثار الاقتصادية على تزايد الإنفاق الحكومي في الولايات المتحدة:

يلعب إنفاق الحكومة دوراً محورياً في تقرير أنماط الاستهلاك و الاستثمار و الأرباح في الاقتصاد , حيث تعتبر الحكومة أكبر كيان اقتصادي في البلاد , بينها و بين كيان آخر و من خلال سنوات الحرب الباردة التي تلت الحرب العالمية الثانية , أعطت الحكومة دفعة قوية للصناعات الالكترونية لتطوير بعض المختبرات, مثل مختبرات شركة بيل(IleB) لصناعة الترانزستور الذي دخل في معدات الاتصال و الرادارات , و نلاحظ أن لم تكن منح البحث و التطوير, هي التي دعمت عجلة الصناعات الالكترونية و حسب بل أصبح لها دور أبعد من ذلك في وجود سوق حكومي مضمون لتلك الصناعات, فجميع المنتجات التي صنعتها شركة ويسترن إليكتريك المتفرعة من شركة صناعات بيل , التي اشتراها الجيش خلال فترة ما بين (56----1964) , و بالتالي استهلك منها البنتاغون حوالي 70% في صناعة خاصة هي برنامج صواريخ مينوتمان (16) وقد أفادت صناعة الحاسوب و الطائرات الأمريكية , من دعم الحكومة القوي ففي سنواتها الأولي حققت نجاحاً هائلاً, و بفضل الوزن الكبير لقدرة الحكومة على الإنفاق فما زال لها صوت قوي للغاية في أي اتجاه يتحرك فيه العلم أو التكنولوجيا , فطيلة عقد الثمانينات والتسعينات واصلت الحكومة أو الخزينة الفيدرالية دعم أكثر من نصف تكلفة البحوث و التطوير , كما تضاعفت في السنوات الأخيرة خاصة لبحوث الرعاية الصحية , وبذلك ساعدت على تكاثر صناعة التكنولوجيا الحيوية الآخذة في الانتشار و أيضا تزايد النفقات الحكومية لها تأثير مهم على قرارات الأفراد بالنسبة لآماكن إقامتهم , فمثلا تشييد الطرق الذي يصل بين المدن والقرى قد زاد من انتشار العمران , ونمو ثقافة الضواحي و سهل السفر و الانتقال وهو أمر لم يكن ممكناً في السابق , وغيرها من الأمثلة و نستنتج و نلاحظ أحيانا أن ما يحدث من هدر أو مبالغة في عملية الإنفاق مما ينتج عنها ظهور آثار سيئة في المجتمع .

*الضوابط التي تحد من التوسع في الأنفاق العام :-

1- مقدرة الدولة التمويلية أي مقدرتها في الحصول على إيرادات

2- مستوي النشاط الاقتصادي خاصة فيما يتعلق بدرجة النمو من ناحية , و فترات الرواج و الكساد من ناحية أخرى .
3- المحافظة على قيمة العملة و استقرارها .

المـــــــــــــطلب الثانـــــــــي

الآثـــــــــــار الاقتصادية على تزايد النفقات العامة :

نظراً لأهمية النفقات العامة كأداة أساسية من أدوات السياسة المالية , و تأثيرها على النشاط الاقتصادي بشكل مباشر وغير مباشر , يركز علماء المالية على دراسة الآثار الاقتصادية للنفقات, وقبل ذكر الآثار تجدر الإشارة إلى الملاحظات التالية :-

1- دراسة الآثار الاقتصادية للنفقات العامة يعتبر أمراً مهماً لأنه يسمح بالتعرف على الوسائل و الاستخدامات المختلفة التي يمكن من خلالها توجيه النفقات العامة

2- إن التعرف على حقيقة الآثار الاقتصادية للنفقات يتطلب دراسة الوضع الاقتصادي قبل, وبعد الإنفاق و إجراء المقارنة و هذا يتطلب جهداً.

3- إن الآثار الاقتصادية للنفقات تتوقف على مصادر التمويل , من ضرائب و إصدار نقدي و قروض عامة من جهة , وتتوقف على طبيعة النفقة نفسها و أهدافها و على مستوى النشاط الاقتصادي.

4- إن الآثار الاقتصادية قد تكون آثاراً أولية تظهر مباشرة , وقد تكون غير مباشرة تنتج بعد فترة من خلال الدورة الاقتصادية أو ما يعرف بأثر المضاعف .

أولا-: الآثـــــــــــار الاقتصادية المباشرة:

❶- آثاره على الاستهلاك:

للنفقة العامة أثر مباشر على الاستهلاك حيث تؤدي بالشكل المباشر إلى الزيادة في الاستهلاك , من خلال شراء الدولة السلع الاستهلاكية لتمويل بعض فئات المجتمع لغرض زيادة مستوى المعيشة - أو ما أذا كانت الدولة توزع الدخول المخصصة للإنفاق الاستهلاكي أي تحويل القوة الشرائية من الدولة إلى الأفراد , أي يتوقف على سلوك المستفيدين و ميلهم الحدي للاستهلاك .

❷- أثاره على الاستثمار والإنتاج:

تؤثر النفقات العامة على الإنتاج بتأثيرها في مقدرة الأفراد و رغبتهم في العمل , وبتأثيرها في نقل عناصر الإنتاج , و زيادة كمية السلع و الخدمات المنتجة سواء كانت استهلاكية أو إنتاجية من حيث توفر الدولة الأمن للمواطنين و الاستقرار وهذا يؤدي إلى دفع الإنتاج, كذلك تقوم الدولة على التعليم والصحة , لرفع و تحسين مستوي المعيشة كماً و نوعاً و تعمل على زيادة مستوي الاستثمار

البشري ,و يؤدي الإنفاق العام إلى تغير هيكل الاستخدام في الموارد الإنتاجية أي توزيع عناصر الإنتاج و يطلق عليه بالقطاع الجماعي , أي يعمل على تدعيم الإنتاج عن طريق القطاع الخاص والتوسع في الاستثمار عن طريق خفض التكاليف , أو منح إعفاءات .

3 آثاره على الاستخدام و توزيع الدخول:

يعتبر التوظف الكامل من أحد الأهداف الاقتصادية للدولة , و تجدر الملاحظة هنا (لا يعني التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج بحيث لا يوجد عنصر إنتاجي عاطل) , وبالتالي لابد من وجود نسبة تتراوح ما بين (4-3 %) في أي اقتصاد بسبب سوء تنظيم العمل, أي هناك خلل هيكلي ضمن توظيف العناصر من الوظائف الهامة التي تقوم بها الدولة منح فرص عمل , و المحافظة على الاستقرار الاقتصادي عن طريق التوسع في الإنفاق و هذا يؤدي إلى زيادة حجم الطلب الكلي خاصة الإنفاق الحكومي الاستثماري , مثل إنشاء طرق .

تقوم الدولة بتغيير سياسة الإنفاق العام تبعا للحالة الاقتصادية السائدة , أي وفق الدورة التجارية في الاقتصاد خاصة في فترات الرواج الاقتصادي التي يزداد الإنفاق العام و الخاص إلى درجة ظهور بوادر التضخم , أو في فترات الكساد التي يقل فيها الإنتاج و يهبط الإنفاق العام و الخاص .

أما في حالة آثاره على توزيع الدخول أي الحرية الاقتصادية التي تجعل الإنتاج والتوزيع يخضعان لقوي السوق التلقائية ,فالدولة لها وسائل مختلفة و طرق تنتهجها للاقتراض من العدالة الاجتماعية عن طريق قرارات قانونية, مثل قرار الملكية و تأمين المنشآت و تحديد الحد الأعلى للدخول, و قد تتحقق العدالة الاجتماعية عن طريق السياسة المالية باستخدام الضرائب أو زيادة الإنفاق العام , و خاصة في المجالات العامة كالتعليم , و الصحة و هذا يؤدي إلى زيادة حقيقية في دخول الأفراد .

ثانيا :- الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة:

تنتج النفقات العامة آثاراً غير مباشرة على البناء الاقتصادي و الاجتماعي تتمثل فيما تولده من زيادات متتابعة في الدخل القومي بفعل مضاعف و معجل الاستثمار .

أثر مضاعف الاستثمار:-

برزت أهمية مضاعف الاستثمار كأداة تحليلية في النظرية العامة (لكينز) , إذ يمكننا هذا المضاعف من دراسة أثر تغير الاستثمار على الدخل القومي من خلال ما يحدثه من زيادات في الاستهلاك نتيجة لتزايد الدخل القومي , فمضاعف الاستثمار هو العامل الذي يبين مقدار الزيادة في الدخل الناتجة عن زيادة الاستثمار, ويحدد مضاعف الاستثمار العلاقة بين هذين المتغيرين , فإذا كانت (ƙ) تشير إلى المضاعف, و (IΔ) تشير إلى التغير في الاستثمار , (YΔ) تشير إلى التغير في الدخل القومي و (CΔ) تمثل التغير في الاستهلاك . فإن

$$IΔ \cdot ƙ = ΔY$$

و حيث أن $ƙ = ΔI / ΔY$

فإن ← $\Delta Y = \Delta I - C\Delta$

$$K = Y\Delta / Y\Delta - C\Delta$$

$K = s/1 \leftarrow \quad K = 1/\ 1 - Y\Delta/C\Delta$

و ذلك لان مجموع الميل الحدي للاستهلاك و الميل الحدي للادخار يساوي واحد

$$MPs + MPc = 1$$

و من الواضح أن العلاقة بين الزيادة في الدخل القومي (ΔY) , والزيادة في الاستثمار (ΔI) , أي مضاعف الاستثمار (K) تتوقف على سلسلة الزيادات المتولدة في الاستهلاك , أي على الميل الحدي للاستهلاك , كما تتوقف على درجة استجابة صناعات سلع الاستهلاك للزيادات المتتابعة في الطلب على هذه السلع , و تتوقف هذه الاستجابة على التوقعات المتعلقة بالزيادة في الاستثمار, و على درجة مرونة الجهاز الإنتاجي في قطاع سلع الاستهلاك.

وتهدف فكرة المضاعف عند كينز إلى بيان أثر الاستثمار في الدخل القومي, فقد اعتبر كينز إن هذا الاستثمار هو المتغير الرئيسي , و يبين العصر الحديث إن النظرية أو الفكرة التي صاغها كينز يمكن تطبيقها على متغيرات أخرى , مثل الإنفاق العام و الاستهلاك و .....الخ .

و يبين المضاعف تأثير أحد المتغيرات على الدخل القومي , بل يعتمد على الميل الحدي لاستهلاك المجتمع , و لا يغيب عن الذهن أن استخدام الميل الحدي لاستهلاك المجتمع ككل يسقط من الاعتبار التباين بين الميول الاستهلاكية بين فئات المجتمع , فكل فئة من الناس لهم ميل خاص للاستهلاك , ومن ثم يكون لكل منها مضاعف خاص بها , ولذلك يجب أن نحدد الفئات المستفيدة من الإنفاق . *

و ملاحظة :-

تجدر الإشارة هنا بأن هناك صعوبة كبيرة في تتبع كيفية توزيع الزيادات المتتالية في الدخول بين المستفيدين من هذه النفقات , لذلك فأنه لا مفر من الاعتماد على ميل واحد لاستهلاك المجتمع .

أهم الانتقادات الموجهة لنظرية المضاعف عند كينز :-

1- افترض كينز أن الدخول الناتجة عن الاستثمار المستقل توزع بين الاستهلاك و الادخار , وهو أمر يخالف الواقع , أحيانا يحدث تسرب لهذا الدخل في صورة اكتناز أو خلل في الواردات , حينئذ يكون المضاعف أقل من مقلوب الميل الحدي للادخار .

2- افترض أن أثر الزيادة في الدخل على الاستهلاك يحدث فوراً , هذا القول ليس صحيحاً , إذ أن هذا التغير يحتاج هذا إلى وقت و خلال هذه الفترة قد ينخفض الميل .

3- افترض ارتفاع مرونة الجهاز الإنتاجي و إذا كان هذا صحيحاً بالنسبة للمجتمع المتقدم الذي لا يتمتع بالتوظف الكامل و غير صحيح بالنسبة للدول المتخلفة بسبب ما تعانيه من مشاكل اقتصادية و سياسية و اجتماعية .

المطلب الثالث

* مخاطر تزايد النفقات العامـــــــــــة على الدول النامية :

1- تتمثل في العدالة التوزيعية بين الأقاليم وداخل كل إقليم , وتجدر الإشارة هنا بأن سياسة توزيع النفقات في الدول النامية غير كفؤة , و بالتالي نرى تلاعب من قبل الطبقة الحاكمة وإهمال الأقاليم الأخرى التي ينتمي إليه , أي مسألة انتماء و ليس الوطن ككل .

2- غياب الوعي و ضعف ثقافة المجتمع داخل كل إقليم , نرى أن الدول المتقدمة نجحت في نمو ثقافة الضواحي و زيادة دخل كبار السن من المواطنين عن طريق نظام الضمان الاجتماعي .

3- عدم استكمال الدول المشروعات القائمة و انخراطها في مشروعات جديدة مما يزيد حجم النفقات

4- الحروب الأهلية بين القبائل , أي عدم الاستقرار السياسي , مما يزيد في حجم النفقات.

5 - الاعتماد على النفقات غير المنتجة أو تكون إنتاجيتها ضعيفة كالمشاريع المظهرية و الاحتفالات الضخمة المكلفة أي يزيد من عملية الإسراف.

6- ارتفاع تكاليف تأدية الخدمات العامة مقارنة بالدول المتقدمة و ارتفاع قيمة العقود المخصصة لتنفيذ المشروعات العامة بسبب اللجوء إلى العمولات و الرشاوى دون تعرض المخالفين للقانون.

7- عدم التنسيق بين الإدارات العامة المختلفة و التي تقوم بتأدية خدمات تكمل بعضها البعض.

8- تشغيل الإدارات العامة للمواطنين و العاملين أكثر مما يلزم لتأدية الأعمال الموكلة لهم مما يسبب في ضياع و تزايد النفقات في صورة مرتبات و مستلزمات تشغيل .

9- غياب القانون لردع المخالفين و عدم وجود أجهزة رقابية فعالة داخل الدول النامية .

10- عدم توفر البيانات و مصداقيتها قي الدول النامية حول إنفاقاتها , و تضليل الأرقام للجهات المختصة

الخاتمة

المالية العامة ماثلة في أصل الحوادث الكبرى التي غيرت حياة البشر , فالواقع أن عدداً كبيراً من الثورات و الاضطرابات التي عرفتها البشرية في الماضي و الحاضر كان سببها مالي .

و نجدها أيضاً أصلاً للحركات الاجتماعية التي قلبت المجتمعات رأساً على عقب , خاصة المجتمع الأوروبي كان سببها الضريبة وهى العمود الفقري في المالية العامة .

و يمكن القول أن النظام المالي للدولة يشكل جزءا من نظامها الاقتصادي , و أن النفقات العامة هي إحدى المتغيرات الاقتصادية يمكن التأثير فيها و توجيهها بشكل يحقق أهداف المجتمع .

و ليس ثمة ريب أن إشباع الحاجات العامة أنما يتم من خلال النفقات العامة , و هي تتحدد بقدرة الحكومة على تدبير إيرادات عامة تكفي لتحقيق هذه الغاية .

و تشكل النفقات العامة و الإيرادات العامة و الموازنة العامة ثلاثة محاور رئيسية للنشاط المالي العام , و ثلاث أدوات أساسية للسياسة المالية تهدف هذه أساساً إلى :

أ- توفير السلع و الخدمات العامة.

ب- تحقيق العدالة في توزيع الدخول و الثروة القومية .

ج تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية في إطار من الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي و من خلال استعراضنا لما سبق ذكره نصل إلى النتائج التالية :

1- التأثير في المتغيرات الاقتصادية بهدف زيادة الدخل القومي لغرض إشباع الحاجات العامة

2- ضرورة توزيع النفقات العامة توزيعاً عادلاً بين مناطق الدولة حتى تتحقق التنمية التي يستفيد منها الجميع و ليس فئة خاصة أو منطقة محدودة .

3- تحديد أولويات للإنفاق العام بحسب الأهمية النسبية للخدمات المراد تقديمها.

4- تجنب و الحد من مظاهر الإسراف و التبذير عند القيام بالإنفاق العام ,و يحدث هذا في تركيبة الإدارات في الدول النامية .

5- الاهتمام بنمو ثقافة المجتمع و التخلص من التخلف و الجهل مع التركيز على تطوير القدرات

6- الابتعاد ما أمكن عن النفقات غير المنتجة أو تكون إنتاجيتها ضعيفة كالمشاريع المظهرية.

7- رسم السياسات الإنفاق للدولة في حدود اختصاصه و تبعاً للموارد المالية المتاحة لها.

8- دعم و تطوير الأجهزة الرقابية و سن القوانين و اللوائح على كل عمليات الإنفاق العام لتجنب الإسراف و التبذير و الاختلاس و معاقبة المخالفين .

و الله نســـــــــأل أن يسدد على الطريق خطانا , و أن يرشدنا إلى ما فيه الخير .

قائمة: المصادر و المراجع .

1)- د. عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد , اقتصاديات المالية العامة دراسة نظرية تطبيقية , القاهرة : الكمالية للنشر, 1990 , ص54 .

2)- د. خالد شحادة الخطيب , د. أحمد زهير شامية , أسس المالية العامة , دار الأوائل للنشر . ط4 الأردن- عمان , 2012 , ص76-77 .

3)- د. محمد سعيد فرهود , مبادئ المالية العامة , جامعة حلب , سنة النشر 1981 , ص 88- 89 .

4)- عبد الكريم بركات و آخرون , المالية العامة , الدار الجامعية , بيروت , سنة النشر 1986 , ص 157-159 .

5)- د. منصور ميلاد يونس , مبادئ المالية العامة , المؤسسة الفنية للنشر , طرابلس , سنة النشر 2004 ص 37-38 .

6)- تقارير مصرف ليبيا المركزي , الحسابات القومية لسنوات مختلفة .

7)- د. منصور ميلاد , مرجع سابق , ص 40-41 .

8)- د. خالد شحادة و آخرون , مرجع سابق, ص 78- 79 .

9)- د. رياض الشيخ , المالية العامة و الاقتصاد المالي , دار النهضة العربية , سنة النشر 1969 ص34 .

10)- د. منصور ميلاد , مرجع سابق , ص 46 .

11)- د. منصور ميلاد , مرجع سابق , ص 46 .

12) – بول أ. ساموبلسون و آخرون , الاقتصاد , الأهلية للنشر , ط 15 الأردن- عمان , سنة النشر 2006 , ص 334-335.

13)- بول أ. ساموبلسون و آخرون , مرجع سابق , ص334

14)- د . عاطف صدقي , مبادئ المالية العامة , دار النهضة العربية , القاهرة - مصر , سنة النشر 1970 , مصر- القاهرة , ص 172